مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/12

معاهدة مكة- العمل مثل المادة الخامسة

الكاتب: Nazım ALTINTAŞ

ترجمة: د. يوسف علاء عباس

● ورقة ترجمات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

معاهدة مكة- العمل مثل المادة الخامسة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الترجمة والتحرير

الاصدار/ ترجمات

الموضوع/ شؤون إقليمية ودولية

الكاتب/ Nazım ALTINTAŞ

ترجمة/ د. يوسف علاء عباس

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

إذا كانت معاهدة مكة ستؤسس بالفعل لنظام دفاع مشترك شبيه بالمادة الخامسة، فإن قابلية تفعيل هذا النظام عسكرياً ستفرض بمرور الوقت اعتماد تخطيط مشترك، وسيؤدي التخطيط المشترك إلى وضع سيناريوهات مشتركة، فيما ستحدد هذه السيناريوهات التهديدات المحتملة، وستسهم تقييمات التهديدات بدورها تدريجياً في تطوير لغة أمنية مشتركة.

عند توقيع معاهدة مكة، كان أول سؤال تبادر إلى ذهني، بحكم الاختصاص المهني، هو: كيف يمكن جعل مثل هذا التحالف فاعلاً من الناحية العسكرية؟ فقد جرى طرح اعتبار أي هجوم تتعرض له إحدى الدول الأعضاء بمثابة هجوم على الأعضاء الآخرين، باعتباره التزاماً سياسياً قوياً، غير أن كيفية تنفيذ هذا الالتزام على أرض الواقع من قبل ثلاث دول تمتلك تصورات مختلفة للتهديد، وثقافات عسكرية متباينة، وأنظمة تسليح مختلفة، وعلاقات تحالفية متباينة، أثارت عدداً كبيراً من التساؤلات التي يتعين الإجابة عنها. وقد ركزتُ في المقال الأول بصورة أساسية على هذه التساؤلات.

بعد توقيع المعاهدة، دفعت التصريحات التي أُدلي بها إلى التفكير في المسألة من زاوية أخرى. فقد أشار وزير الخارجية هاكان فيدان إلى أن النظام يستند، من الناحية الفنية، إلى المنطق ذاته الذي تقوم عليه المادة الخامسة لحلف الناتو، كما شدد على أن التحالف لم يُنشأ ضد أي دولة بعينها، وأُعلن كذلك عن إنشاء أمانة عامة دائمة تتولى العمل من خلال آليات سياسية وعسكرية. وقد مثّلت هذه التصريحات التصريحات إجاباتٍ عن بعض التساؤلات المتعلقة بآلية عمل التحالف.

كما أُشير إلى أن الاتفاقية لن تحل محل التحالفات القائمة، وأنها ستكون مفتوحة أمام انضمام دول أخرى.

إلا أن هذه التصريحات أثارت حتماً مجموعة أخرى من التساؤلات، ذلك أن الدفاع الجماعي ليس عملية تبدأ بعد وقوع الهجوم، وإنما يتطلب، لكي يصبح فاعلاً وقابلاً للتنفيذ، البدء منذ وقت السلم بعملية تخطيط مشترك، وتقييم للتهديدات، وتبادل للمعلومات الاستخبارية، وإجراء التدريبات والمناورات، ووضع ترتيبات للقيادة والسيطرة، وتطوير لغة عسكرية مشتركة.

ومن هنا يبرز مباشرةً السؤال الآتي: هل يمكن إنشاء تحالف من دون إعلان أي دولة عدواً، وهل يمكن إعداد خطة للدفاع الجماعي من دون وجود تصور لخصم محتمل؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يجب أولاً النظر في معنى العمل مثل المادة الخامسة، وما الذي يعنيه ذلك عملياً.

ماذا يعني «العمل مثل المادة الخامسة»؟

غالباً ما تُختصر المادة الخامسة من حلف الناتو بصورة مبسطة بالقول إن «الهجوم على أحد الأعضاء هو هجوم على جميع الأعضاء». وفي الواقع، تنص المادة على أن الهجوم المسلح الذي يستهدف عضواً واحداً أو أكثر يُعد هجوماً موجهاً ضد جميع الأعضاء، وأن الأعضاء الآخرين يقدمون المساعدة إلى الطرف الذي تعرض للهجوم، من خلال التدابير التي يرونها ضرورية.

وهنا تبرز نقطتان مهمتان: المادة لا تحدد هوية العدو، كما أنها لا تُلزم جميع الأعضاء بالرد على الهجوم باستخدام الوسائل ذاتها. غير أن القوة الحقيقية للمادة الخامسة، من منظور حلف الناتو، لا تستمد من هذه الصياغة القانونية وحدها، إذ تقف وراءها بنية مؤسسية عسكرية وسياسية متكاملة جرى بناؤها وتطويرها على مدى عقود، بما يضمن القدرة على تنفيذ هذا الالتزام.

مقرات القيادة، وخطط العمليات، وأهداف القوات، وترتيبات الاستخبارات، وأنظمة القيادة والسيطرة، والمناورات المشتركة، والمعايير، والعقائد، والمصطلحات الموحدة، كلها تمثل أدوات لتحويل الالتزام السياسي إلى قدرة عسكرية قابلة للتنفيذ. كما أن وثائق حلف الناتو نفسه تعد هذه الأدوات مجتمعةً من العناصر الأساسية للقابلية على العمل المشترك، بما يضمن فاعلية الدفاع الجماعي.

وإذا كانت معاهدة مكة ستعمل بالفعل مثل المادة الخامسة، فسيكون من الضروري بمرور الوقت إنشاء جزء من هذه المنظومة على الأقل، وعندها سيبدأ المخططون العسكريون في طرح أسئلة عملية ومحددة للغاية، مثل:

من يمكن أن يهاجم مَن؟ ومن أين؟ وبأي قوات وأنظمة تسليح؟

وبأي مؤشرات يمكن تحديد اقتراب عمل عدائي؟

وفي أي حالة سيتم تفعيل آلية التحالف؟

وبأي حجم من القوات سيستجيب كل عضو لهذا التهديد؟

وما حجم القوات التي يجب إبقاؤها في حالة جاهزية لهذا الغرض؟

وكما يتضح، يمكن القول على المستوى السياسي إن تحالفنا ليس موجهاً ضد أي طرف، إلا أن التخطيط العسكري يُبنى على مجموعة من الافتراضات، بهدف تقليص حالة عدم اليقين إلى أدنى حد ممكن، ومن الصعب فصل هذه الافتراضات بصورة كاملة عن طبيعة التهديد وقدراته ونوايا الخصم المحتمل. ولذلك، فمن الممكن إنشاء تحالف لا يعلن وجود عدو مشترك، لكن نظام الدفاع الجماعي الفعّال لا يمكنه أن يترك الأسئلة التي طُرحت آنفاً من دون إجابات لفترة طويلة.

الميزة التي تمتع بها حلف الناتو في بداياته

بما أن الحديث يدور هنا عن إمكانية إنشاء آلية عمل شبيهة بالمادة الخامسة، فمن الضروري النظر أيضاً إلى تجربة حلف الناتو، وفي الواقع، لا يمكن إقامة مقارنة مطابقة بين التحالفين أو القول بوجود تشابه كامل بينهما، غير أن تجربة الناتو توفر إمكانية مهمة للمقارنة فيما يتعلق بالدفاع الجماعي وتطوير آلياته المؤسسية.

خلال مرحلة تأسيس حلف الناتو، كان هناك تصور قوي ومقبول على نطاق واسع لتهديد سوفيتي مشترك. وعلى الرغم من أن اسم العدو لم يُذكر في المعاهدة، فإن جزءاً مهماً من الهواجس الأمنية للدول الأعضاء كان يتمحور حول مصدر واحد، كما أن التصور السائد لدى الرأي العام بأن هذا التهديد لم يكن عسكرياً فحسب، بل يمثل أيضاً تهديداً للقيم من الناحية الأيديولوجية، سهّل عملية تحديد التهديد

وقبوله. وقد أسهم هذا الوضع كذلك في تسريع عملية التأسيس العسكرية للتحالف، إذ أدى التصور المشترك للتهديد إلى وضع خطط مشتركة للدفاع، وإنشاء المؤسسات بسرعة، ومن ثم تطوير الشعور بالانتماء المؤسسي.

ومع مرور الوقت، ظهرت بيروقراطيات عسكرية ومدنية تعمل في مقرات قيادة مشتركة، وتستخدم أساليب التخطيط نفسها، وتشارك في المناورات ذاتها، وتتجه تدريجياً إلى تبني المصطلحات والمعايير المشتركة نفسها. ونتيجة لهذه الجهود، تحول حلف الناتو من مجرد اتفاقية دفاعية لا تتحرك إلا في حال وقوع هجوم، إلى بنية مؤسسية تؤثر في التصورات الأمنية للدول الأعضاء.

ومن الجوانب الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار خلال مرحلة تأسيس الناتو، التوازن النووي الذي تشكل خلال فترة قصيرة بين القوتين العظميين، ففي إطار مفهوم الدفاع والردع الذي جرى تطويره لمواجهة هذا التهديد، أدى الدور الحاسم الذي قادته الولايات المتحدة إلى زيادة اعتماد الدول الأعضاء الأخرى على المظلة الأمنية الأمريكية، الأمر الذي سهّل إبقاء الاختلافات الوطنية في مرتبة ثانوية.

وحتى في إطار أعمال توسعة حلف الناتو عام 1995، جرى التأكيد بصورة مفصلة على أن العضوية لا تعني مجرد التزام سياسي، وإنما تشمل المساهمة في الدفاع المشترك، وثقافة التشاور والتضامن، وهياكل القيادة العسكرية، وقابلية العمل المشترك، وتبني معايير الناتو.

أما نشأة اتفاقية مكة للدفاع المشترك، فقد حدثت من نقطة انطلاق مختلفة عن تلك التي انطلق منها حلف الناتو، فمن منظور تركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية، لا يوجد في الوقت الراهن تهديد مشترك مماثل للتهديد السوفيتي الذي كان قائماً عند تأسيس الناتو من حيث كونه مشتركاً وواضحاً ومدركاً بالدرجة نفسها من الشدة. وفي المقابل، برزت الإرادة السياسية وفكرة العمل المشترك بوصفهما عاملين أساسيين. ولذلك، لا يمكن القول إن المسار الذي ستتبعه معاهدة مكة سيكون مماثلاً لمسار تأسيس الناتو.

ومن الممكن تصور أن تتحول حالة التقارب السياسي وإرادة التضامن التي جرى التعبير عنها في البداية، بمرور الوقت، إلى مفهوم للدفاع الجماعي، وأن يجري استناداً إلى ذلك تطوير خطط مشتركة للدفاع، إلا أن كيفية تشكيل تقييم مشترك للتهديدات تظل واحدة من التحديات المهمة أمام تحول هذه العملية إلى بنية عسكرية مؤسسية.

ففي نموذج الناتو، أسهم التصور المشترك للتهديد في تسهيل تطور الانتماء المؤسسي. أما في معاهدة مكة، فيبدو أن الانتماء السياسي والرمزي يتقدم على الانتماء المؤسسي والعسكري. ومن الصعب استنتاج أن خطاب القادة السياسيين حول الانتماء المشترك يعني بالضرورة أن مجتمعات الدول الثلاث تتشارك أيضاً الانتماء الأمني ذاته، فالانتماء المؤسسي والسياسي والمجتمعي أمور مختلفة عن بعضها، وليس من الواقعي توقع تطورها بالوتيرة نفسها، أما طبيعة الانتماء الذي سينتجه التحالف، فسيتضح بمرور الوقت.

هل تهديد الحليف هو تهديد لنا أيضاً؟

بعد توقيع المعاهدة، تمحور معظم النقاش في الرأي العام والأوساط المعارضة حول سؤال مفاده: هل تهديد الحليف هو تهديد لنا أيضاً؟

ولعل السؤال الأصعب بالنسبة إلى تحالف دفاع مشترك يُفترض أن يعمل وفق فهم مماثل للمادة الخامسة يبرز هنا تحديداً، فالإعلان عن أن الهجوم على أحد الأعضاء يُعد هجوماً على الأعضاء الآخرين يمثل رسالة قوية من التضامن على المستوى السياسي، إلا أنه من الناحية العملية يجب أولاً تحديد ماهية الهجوم، والجهة التي نفذته، والظروف التي تستوجب رداً مشتركاً، غير أن تفاصيل الاتفاقية لم تُعلن بعد، ولذلك لا يزال من غير المعروف من سيقرر أن هجوماً ما يندرج ضمن نطاق الدفاع المشترك، وبأي آلية سيتم اتخاذ هذا القرار، وما إذا كانت ستُفعّل مسبقاً آلية تشاور مماثلة للمادة الرابعة من حلف الناتو، وكيف ستُتخذ القرارات.

ويقدم الحدث الذي وقع بعد يومين من تاريخ التوقيع مثالاً على المشكلات التي قد تواجهها معاهدة مكة في آلية عملها، ففي 9 أغسطس تعرضت مصفاة أرامكو في مدينة جازان بالمملكة العربية السعودية لهجوم بطائرة مسيّرة نفذته جماعة الحوثيين، وبعد أربعة أيام تعرضت المنشأة نفسها لهجوم جديد، وبما أن إجراءات دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وآليات تطبيقها لم تُعلن للرأي العام، فلا يمكن الجزم بما إذا كانت هذه الهجمات قد أدت من الناحية القانونية إلى

تفعيل آلية الدفاع الجماعي، كما لا توجد معلومات متداولة علناً تفيد بأن تركيا وباكستان قامتا، في أعقاب الحادث، بتفعيل آلية مشتركة في إطار الاتفاقية، ومع ذلك، فإن الحادث يمثل اختباراً غير متوقع للحالات التي قد تواجهها الاتفاقية مستقبلاً.

ويكشف هذا الحدث بصورة ملموسة للغاية عن إحدى المشكلات الأساسية التي ستواجهها الاتفاقية مستقبلاً، فعدم وجود حدود مشتركة بين الأعضاء، فضلاً عن المسافة الجغرافية التي تفصل بينهم، يطرح أيضاً مسألة بالقوات التي سيُنفذ بها الدفاع المشترك والمدة الزمنية اللازمة لتنفيذه. فهل سيُنظر إلى هجوم بطائرة مسيّرة يستهدف منشأة في المملكة العربية السعودية على أنه هجوم موجه ضد تركيا وباكستان أيضاً؟ وإذا اعتُبر كذلك، فما الذي سيُتوقع من الأعضاء الآخرين؟ هل سيكون المطلوب رداً عسكرياً أم تقديم دعم في مجال الدفاع الجوي أم تبادل المعلومات الاستخبارية أم مجرد تضامن سياسي؟

والأهم من ذلك، كيف سيتم تحديد هوية التهديد المشترك إذا كانت الجهة السياسية غير الحكومية التي نفذت الهجوم مدعومة من دولة أخرى؟

وهنا تظهر بوضوح الفوارق بين الالتزام السياسي القائل إن «الهجوم على أحد الأعضاء هو هجوم على جميع الأعضاء» وبين تطبيقه العسكري، فالدفاع المشترك لا يقتصر على مساعدة الحليف الذي تعرض للهجوم، وإنما يتطلب أيضاً القدرة على إجراء تقييم مشترك

بدرجة كافية من التوافق بشأن طبيعة الهجوم ومصدره والجهة المسؤولة عنه ونوع الرد الذي يجب اتخاذه.

إن إنشاء تحالف لا يعني أن جميع المشكلات الأمنية التي تواجه أحد الأعضاء ستتحول تلقائياً إلى مشكلات أمنية تواجه الأعضاء الآخرين. فالمسألة الأساسية تتمثل في تحديد الأحداث والتهديدات التي سيتم التعامل معها باعتبارها تهديدات مشتركة، وإذا لم تُحدد هذه الحدود بصورة واضحة، فقد يؤدي الصراع الإقليمي أو تصور التهديد لدى أحد الأعضاء إلى فرض التزامات غير مرغوبة على الأعضاء الآخرين، وبذلك قد يظهر، بوصفه نتيجة طبيعية للأمن المشترك، نوع من مخاطر استيراد التهديدات.

وإذا لم تتضح بصورة دقيقة الأحداث التي ستستوجب رداً مشتركاً، والإجراءات التي ستُتبع في التعامل معها، والظروف التي تتحول فيها إلى التزام بالدفاع المشترك، فإن ذلك سيخلق بدوره علامات استفهام بشأن قدرة التحالف على تحقيق الردع.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن الإجابة عن السؤال الذي طُرح في البداية: هل عدو حليفي هو عدوي أيضاً؟ إلا بعد توضيح الجوانب المشار إليها أعلاه، وفي الواقع، حتى داخل حلف الناتو الذي يمتلك بنية مؤسسية قوية وراسخة، لم تُفعّل المادة الخامسة سوى مرة واحدة حتى الآن، وذلك في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول، ويُظهر ذلك أن حكم الدفاع الجماعي ليس آلية تُفعّل بصورة تلقائية في أعقاب كل حادث أمني.

تطور الفهم المشترك واستمرارية التحالف

إن التخطيط المشترك طويل الأمد لا يؤدي إلى زيادة قابلية العمل المشترك فحسب، بل يسهم بمرور الوقت في إنتاج مفاهيم مشتركة وإدراك مشترك للأمن وثقافة مؤسسية مشتركة، ومع تقدم هذه العملية، ستزداد أيضاً قدرة جيوش الدول الثلاث على القتال والعمل معاً، كما ستسهم هذه الاستعدادات في بناء قدر أكبر من التوافق في الرؤى والتصورات، وعندما تصبح القوات العسكرية والبيروقراطيات الأمنية المدنية أكثر ألفةً مع أساليب تفكير بعضها البعض، ستتطور كذلك لغة عمل مشتركة.

وفي التحالفات طويلة الأمد، تكون أسس التفاهم المشترك التي تتشكل من خلال تواتر العمل المشترك والخبرات المتراكمة وجهود التخطيط المشترك المستمرة والمعايير المعتمدة راسخةً إلى حد كبير. ولا يُعرف ما إذا كان نص المعاهدة يتضمن مادة تحدد مدة سريانها، ولذلك، لا يمكن في الوقت الراهن التنبؤ بمدى استمرارية التحالف.

كما أنه من المؤكد أن تؤثر تقلبات البيئة الأمنية والأنظمة السياسية في الدول الثلاث والتغيرات في الحكومات والسلطات السياسية في عمر التحالف واستمراره، ولهذا السبب، فإن درجة تأسيس البنية العسكرية ستكون مرتبطة إلى حد كبير أيضاً بمدى استمرار التحالف، إن جعل آلية العمل الشبيهة بالمادة الخامسة جاهزة من الناحية العسكرية وقابلة للتنفيذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتشكّل شعور مشترك بالانتماء إلى منظومة أمنية واحدة.

مكة: اسم رمزي يعزز الانتماء

على الرغم من أن الاتفاقية وُقعت في الرياض، فإن الإعلان عن تسمية التحالف بـ«اتفاقية مكة للدفاع المشترك» أدى إلى طرح آراء وتفسيرات مختلفة. فمكة ليست مجرد اسم جغرافي، بل هي مكان يحمل دلالات دينية وتاريخية وثقافية بالغة القوة بالنسبة إلى المجتمعات الإسلامية، وبالتالي، فإن تحالفاً لا يمتلك بعد مقرات قيادة مشتركة، ولا خبرة متراكمة في التخطيط المشترك طويل الأمد، ولا ثقافة عسكرية راسخة، يعمل منذ البداية على إنتاج انتماء رمزي قوي من خلال اسمه.

وبالنظر إلى تجربة حلف الناتو، فإن الانتماء المؤسسي للتحالف قد يعزز على مدى عقود من العمل المشترك، أما معاهدة مكة، فقد نشأت في عصر الاتصال الرقمي وفي بيئة قادرة على إنتاج الانتماء السياسي والرمزي بوتيرة أسرع بكثير.

ويمكن للمناورات العسكرية المشتركة ولقاءات القادة أو النجاحات التي تتحقق في مجال الصناعات الدفاعية أن توفر، من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، فرصاً لخلق صورة قوية ومتماسكة عن «نحن» خلال فترة قصيرة، إلا أن الانتماء السياسي القوي الذي يمكن أن تنتجه هذه السرديات قد لا يتطور بالسرعة نفسها على المستويين المجتمعي والمؤسسي.

فيمكن من خلال الرموز خلق صورة قوية للتضامن خلال فترة قصيرة، لكن الثقافة العسكرية المشتركة والثقة المتبادلة والاستعداد

لتقاسم كلفة الحرب عند الضرورة لا يمكن بناؤها بالسرعة نفسها.

وفي هذا السياق، يبرز سؤال آخر قد يبدو تفصيلاً، لكنه يحمل أهمية من الناحية التأسيسية، وهو: ما اللغة التي ستُستخدم في العمل المشترك؟ فنحن لا نملك حتى الآن معلومات حول اللغة الرسمية للمعاهدة، بل إن الأبجديات التي تستخدمها الدول الثلاث مختلفة أصلاً، وبالنظر إلى العلاقات العسكرية القائمة والتراكم السابق في مجال المصطلحات العسكرية، فمن المرجح جداً أن تُستخدم اللغة الإنجليزية لغةً مشتركة في الأعمال والأنشطة العسكرية المشتركة.

وبذلك، في الوقت الذي سيمثل فيه اسم «مكة» الانتماء الرمزي والثقافي للتحالف، فإن لغة المؤسسة العسكرية ستكون إلى حد كبير مستمدة من الممارسات العسكرية الدولية القائمة، ويمثل ذلك مثالاً صغيراً، لكنه ذو دلالة، على أن الانتماء الرمزي والانتماء المؤسسي ليسا مضطرين إلى الاستناد إلى المصادر ذاتها.

مخاطر التوسع

أُشير إلى أن الاتفاقية مفتوحة أمام التوسع، وأن مصر قد تكون إحدى الدول التي يمكن أن تنضم إلى التحالف مستقبلاً، ومن الوهلة الأولى يمكن القول إن توسيع التحالف من شأنه أن يعزز قوته، فزيادة عدد الأعضاء تعني زيادة في القوات والقواعد والموارد الاقتصادية والعمق الجغرافي والوزن السياسي. وبالنظر إلى الإطار الرمزي الذي يوفره اسم «مكة»، فإن انضمام المزيد من الدول الإسلامية يمكن أن

يعزز أيضاً صورة الانتماء المشترك، إلا أن هذا التطور نفسه ينطوي على مخاطر عند النظر إليه من منظور منطق المادة الخامسة.

فكل عضو جديد لن يجلب إلى التحالف قدرات جديدة فحسب، بل سيجلب معه أيضاً تهديداته ومشكلاته الأمنية الخاصة، ولذلك فإن زيادة عدد الأعضاء، في الوقت الذي تعزز فيه القدرات العسكرية والوزن السياسي للتحالف، ستجعل التوصل إلى توافق في الآراء أكثر صعوبة بسبب تنوع المصالح الوطنية، فضلاً عن زيادة عدد التهديدات المحتملة التي قد تختلف من دولة إلى أخرى.

وتُظهر تجربة توسع حلف الناتو أن الإرادة السياسية للعضو الجديد ليست العامل الوحيد المهم، بل إن مدى توافقه مع منظومة الدفاع المشترك وآليات صنع القرار يمثل أهمية كبيرة أيضاً. أما التوسع السريع لمعاهدة مكة قبل أن تستكمل عملية مأسستها، فقد يؤدي إلى زيادة وزنها السياسي، لكنه في الوقت ذاته قد يجعل عمليات اتخاذ القرارات العسكرية أكثر تعقيداً، ومن ثم، فإن خيار التوسع، رغم جاذبيته السياسية، يحمل مخاطر قد تجعل التحالف أكثر تعقيداً من الناحية العسكرية.

موقع تركيا بين التحالفين

تجد تركيا نفسها من جهة عضواً في حلف الناتو الذي تنتمي إليه منذ أكثر من سبعة عقود، والذي يتمتع بدرجة عالية من المؤسسية، ومن جهة أخرى، أصبحت إحدى الدول المؤسسة لتحالف جديد يقوم على مفهوم للدفاع المشترك شبيه بالمادة الخامسة.

وفي الظروف الطبيعية، ليس من الضروري أن تكون العضوية في هذين التحالفين بديلاً إحداهما عن الأخرى، وقد جرى بالفعل التأكيد بصورة خاصة على أن معاهدة مكة لن تحل محل التحالفات القائمة، إلا أن الاختبار الحقيقي سيظهر خلال فترات الأزمات، فعندما تندلع أزمة إقليمية خطيرة في المستقبل، قد تجد تركيا نفسها مضطرة إلى إجراء ثلاثة تقييمات مختلفة في الوقت نفسه: تقييم مصالحها الوطنية، وتقييمات التهديدات الناشئة عن عضويتها في حلف الناتو، والالتزامات المترتبة على معاهدة مكة، وليس هناك ما يضمن أن تتطابق هذه التقييمات دائماً، ولا شك أن وجود تركيا ضمن بنيتين أمنيتين مختلفتين سيزيد من أهميتها الاستراتيجية، إلا أن هذه المسؤوليات يجب ألا تتقدم على التهديدات الموجهة إلى مصالحنا الوطنية، وهنا يجب التطرق إلى مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية.

غالباً ما تُناقش الاستقلالية الاستراتيجية في سياق القدرة على إنتاج الأسلحة محلياً وتقليل الاعتماد على الخارج، أو القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية مستقلة عند الضرورة وغيرها من المسائل،

وهذه الأمور مهمة بالطبع، إلا أنه يجب عدم إغفال أن للاستقلالية الاستراتيجية بُعداً ذهنياً وسياسياً إلى جانب بُعدها العسكري والتكنولوجي.

إن قدرتنا على تحديد من وما الذي يمثل تهديداً لأمننا الوطني بأنفسنا، من دون تحويل تهديدات الحلفاء تلقائياً إلى تهديدات خاصة بنا، تمثل أيضاً جزءاً من الاستقلالية الاستراتيجية.

يمكن لدولة ما أن تنضم إلى عدد كبير من التحالفات وأن تحقق من ذلك مزايا أمنية مهمة، إلا أن كل تحالف لا يوفر ضمانات أمنية فحسب، بل يفرض أيضاً التزامات بمواجهة الهواجس الأمنية للأعضاء الآخرين، ومن هذا المنظور أيضاً، ينبغي النظر إلى المسؤوليات التي ستترتب على معاهدة مكة.

الخلاصة

قد لا تكون معاهدة مكة قد أُنشئت بالفعل في الوقت الراهن ضد أي دولة بعينها، وهو ما تؤكده تصريحات الأطراف المعنية، كما لا تتوافر لدينا معطيات كافية للقول إن المعاهدة ستتحول حتماً في المستقبل إلى تحالف موجّه ضد دولة معينة، إلا أن غياب عدو مشترك لا يحول دون إجراء تقييم مشترك للتهديدات.

إذا كانت معاهدة مكة ستنشئ بالفعل نظاماً للدفاع المشترك شبيهاً بالمادة الخامسة، فإن قابلية تشغيلها عسكرياً ستفرض بمرور الوقت اعتماد التخطيط المشترك. وسيؤدي التخطيط المشترك إلى وضع سيناريوهات مشتركة، فيما ستحدد هذه السيناريوهات التهديدات المحتملة، وستسهم تقييمات التهديدات تدريجياً في تطوير لغة أمنية مشتركة أيضاً، وستكون المسافة التي يجب قطعها في هذا المجال طويلة وشاقة للغاية، ومن أبرز العقبات التي تعترض هذا التطور تقديم المصالح الوطنية على الاعتبارات المشتركة، فضلاً عن اختلاف الخيارات التي قد تنشأ نتيجة تغير الحكومات والقيادات السياسية.

كما أن وجود علاقة بين البنية المستقبلية لحلف الناتو وهذه الاتفاقية يظل موضوعاً للنقاش، فإذا كان الناتو سيواصل توسيع نطاق تأثيره الاستراتيجي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يتم عبر أعضاء جدد ومناطق جغرافية جديدة، فالدعم المقدم إلى أوكرانيا، والتعاون المستمر مع الاتحاد الأفريقي، والعلاقات المتطورة مع دول الخليج،

تظهر أن الناتو قادر على توسيع نطاق تأثيره الاستراتيجي من خلال الدول الشريكة والبنى الأمنية الإقليمية التي يقيم معها علاقات تعاون، من دون تغيير نطاق مسؤولياته بصورة مباشرة.

وقد أصبح الناتو، ولا سيما من خلال دعمه الشامل لأوكرانيا، أحد الفاعلين المهمين الذين يؤثرون في مسار الحرب من دون الانخراط المباشر فيها، ولا توجد في الوقت الراهن معطيات تشير إلى أن معاهدة مكة قد أُنشئت باعتبارها جزءاً من مثل هذه البنية، إلا أنه في حال نجاح الاتفاقية في إضفاء الطابع المؤسسي، فلا ينبغي تجاهل هذا الاحتمال حتى في غياب إعلان صريح عن وجود مثل هذه النية، ومن شأن مثل هذا التطور أن يبرز أيضاً موقع تركيا، فتركيا، بوصفها عضواً في كل من حلف الناتو ومعاهدة مكة، قد تتحول إلى دولة محورية قادرة على التأثير في العلاقات بين النظامين الأمنيين، وليس مجرد جسر يربط بينهما.

وفي حال تطور مثل هذه البنية الأمنية، فقد يكتسب موقع مقر الفيلق متعدد الجنسيات الذي سيُنشأ في أضنة أهمية خاصة في المستقبل، ومن شأن مثل هذا الموقع أن يعزز القيمة الاستراتيجية لتركيا، إلا أنه إذا كانت هذه المكانة ستترتب عليها التزامات أمنية جديدة وثقيلة، فإن الأمر يتطلب احتساب تكلفتها إلى جانب المزايا التي يمكن أن تحققها، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى المكاسب الاستراتيجية وحدها.

المصدر:

https//:strasam.org/ua-iliskiler/uluslararasi-orgutler/mekke-antlasmasi-besinci-madde-gibi-calismak4253-

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org